الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.14

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
19 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كاردي ..... (إيطاليا)

ثم: السيدة فرانسيس (نائبة الرئيس) ..... (جزر البهاما)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62766 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (تابع)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع)

(ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (A/69/76 و A/69/257 و A/69/309 و A/69/313 و A/69/320) (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع) (A/68/970 و A/69/79 و A/69/312 و A/69/315 و A/69/326 و A/69/379 و A/69/395)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/CONF.223/10 و A/69/314 و A/69/319)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/69/364)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/69/317)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/69/311 و A/69/317)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/69/317)

(ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (تابع) (A/69/25)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع) (A/69/322)

(ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع) (A/69/323 و A/69/395)

١ - السيد الشنطة (ليبيا): قال إن جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة الذي يبذلها المجتمع الدولي يجب أن تستند إلى المبادئ المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، بما في ذلك مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة. وقال إن وفده يرحب بالإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم الطريق لوضع خطة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سيكفل أمورا منها تناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة. وأضاف قائلا إن وفده يشيد بقرار الجمعية العامة ٣٠٩/٦٨ الذي قضت فيه أن يكون مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة هو الأساس الذي يستند إليه دمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - ومضى قائلا إن المساعدة في سد الثغرات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية في مجال التكنولوجيا ومساعدة جميع البلدان على مكافحة الفقر وتعزيز النمو المستدام والشامل، تستلزمان قيام المجتمع الدولي بوضع آليات لتحفيز الابتكار وتعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها وتفعيلها. ويجب أن تبقى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الأساس لجهود التوصل إلى اتفاق جديد بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥، ويجب تمويل صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ بما يكفي من موارد مالية كيّ يتمكن من أداء دور فعال في مساعدة البلدان النامية على التكيّف مع الآثار السلبية لتغير المناخ والتخفيف منها. وحث الدول على دعم

الجهود التي تبذلها ليبيا وغيرها من البلدان المتضررة لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي وتنفيذ جميع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٣ - وأضاف قائلا إنه يتعين اتخاذ إجراءات لحماية التنوع البيولوجي ومنع الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، الذي يهدد بتقويض التنمية في العديد من البلدان. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة مالية وتقنية للدول النامية حتى تتمكن من بلوغ أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي .

٤ - السيد العشراوي (المغرب): قال إن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم آثار الكوارث الطبيعية، مما يهدد التنوع البيولوجي، بل يؤدي إلى تهديد وجود بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب ما يقوم به من دور في ارتفاع مستويات البحار. ويساور المغرب القلق إزاء تخفيض البلدان المتقدمة النمو مساعدتها الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، أدت الأزمة المالية العالمية إلى خفض تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية وتقويض قطاعاتها السياحية. ومن ثم، تجد بلدان عديدة صعوبة بالغة في تحقيق أهدافها الإنمائية. فدون إرادة سياسية أقوى وجهود تُبذل لتعزيز التضامن الدولي على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، سيستحيل على بلدان نامية عديدة أن تنهض بالتنمية المستدامة وأن تحقق الرخاء لشعوبها. وفي هذا الصدد، يرحب المغرب بحرارة باعتماد إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي ستساعد تلك الدول على تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس التنفيذية.

٥ - وقال إن المغرب اعتمد عددا من الصكوك القانونية لدفع عجلة التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يشجع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك المسؤولة، وينص الدستور على حق المواطنين المغاربة في العيش في بيئة صحية وسلمية. وقد اعتمد المغرب تدابير لتحسين كفاءة الطاقة المترلية، ويستثمر في توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية، اللتين ستوفران ٢٠ في المائة من احتياجات البلد من الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠. وختم بيانه قائلا إن المغرب وضع أيضا سياسات لمنع تدهور الأراضي الزراعية وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات والأرصدة السمكية والموارد المائية.

٦ - السيد ماديسا (بوتسوانا): قال إن الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في العالم تتسم بأهمية بالغة في تحقيق رفاه الإنسان على المدى الطويل، ومن ثم يجب حمايتها من الاستغلال المفرط. وتحقيقا لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية، يجب اتخاذ إجراءات متضافرة لوقف تدهور وفقدان النظم الإيكولوجية الصحية والتنوع البيولوجي وعكس اتجاهه، وتعزيز قدرة المجتمعات على التكيف مع تغير المناخ. وأضاف قائلا إن بوتسوانا ملتزمة بحماية بيئتها الطبيعية وقد خصصت ١٧ في المائة من أرضها لتكون حدائق وطنية، ومناطق لإدارة الحياة البرية، ومحميات حرجية. وهي طرف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، وقد خُصِصَت دلتا أوكافانغو لتكون أول موقع في البلد يخضع لاتفاقية رامسار.

٧ - ومضى يقول إن بوتسوانا، مثلها مثل بلدان أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مهددة بشكل خطير بتغير المناخ. إذ أن التصحر وتدهور الأراضي قادران على تقويض التقدم الاجتماعي والاقتصادي اللذين تحققا في السنوات الأخيرة، ويعرقلان جهود البلد الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانه ومكافحة الفقر. ومن ثم، تدرك بوتسوانا أهمية الحد من ارتفاع متوسط درجات

الحرارة في العالم إلى أقل من درجتين مئويتين، وتحقيقا لهذه الغاية، تصوغ سياسة وطنية شاملة بشأن تغير المناخ واستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، تضعان البلد على مسار إنمائي يقوم على تخفيض نسبة الكربون وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

٨ - وتابع قائلا إن بوتسوانا تتطلع إلى نجاح أعمال الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في ليما ودورته الحادية والعشرين المزمع عقدها في باريس، ويحدوها الأمل في اعتماد اتفاق ملزم قانونا بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥.

٩ - وأنهى بيانه قائلا إن الأزمة المالية المتفشية وأوجه التفاوت التي تشوب النظام التجاري العالمي تمنع البلدان النامية من التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١. فالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في توافق آراء مونتيري سيعطي المجتمع الدولي فرصة لمواصلة بذل جهود التنمية المستدامة وتعزيز تنفيذ جدول الأعمال المذكور. ومن اللازم أن يُعالِج المجتمع الدولي، في مداولاته المتعلقة بأولويات التنمية في المستقبل، أوجه عدم المساواة القائمة من أجل أن تتسم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالشمول وأن تكون قادرة على تحقيق التحول بتمكين الجميع من المشاركة فيها.

١٠ - السيدة رافيلوفا - بوروفيك (الاتحاد الروسي): قالت إن بلدها يرحب بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، لكنه يعارض أي توسيع لمفهوم التنمية المستدامة ومحاولات تسييس خطة التنمية المقبلة.

١١ - وقالت إن مسار ساموا يقدم للمجتمع الدولي نقطة مرجعية مرحبا بها للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، قدم الاتحاد الروسي ما يقرب من ٢٠ مليون دولار إلى تلك الدول، مع التركيز على مجالات كالتعليم وأمن الطاقة والقدرة على تحمّل آثار الكوارث الطبيعية.

١٢ - وأردفت قالة إن المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث سيكون حدثا مهما. وسيلزم أن يركز إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ على سبل تعزيز قدرات الدول في مجالات منع الكوارث والانتعاش، ورصد الكوارث والتنبؤ بها، وتحسين الأمن للسكان والهياكل الأساسية، وإنشاء نظم الإنذار المبكر.

١٣ - ومضت تقول إن الاتحاد الروسي سيساهم مساهمة بناءة في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وهو ملتزم بالأولويات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويؤيد اتفاقية التنوع البيولوجي وتنسيق تفاعل تلك الاتفاقية مع الأحكام القانونية الدولية الأخرى المتعلقة باستخدام الموارد الجينية.

١٤ - وختمت بيانها قائلة إن اتفاق المناخ الجديد الذي سيحل محل بروتوكول كيوتو يجب أن يستنير بمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة. ورغم احتمال اختلاف المتطلبات، فيجب أن تُمنح جميع الدول الوضع نفسه وأن تخضع للمساءلة. وينبغي أن يصاحب تدابير تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحسين التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تعنى بحماية البيئة.

١٥ - السيد ماوبي (ليسوتو): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يصوغ مجموعة موجزة من أهداف التنمية المستدامة، مشفوعة بآليات قوية لتنفيذها. ولتحقيق التطلعات العالمية في مجال التنمية، يجب أن تحترم الأهداف مبدأ الملكية الوطنية. ويجب أن تقر بالظروف الفريدة لكل دولة وأن تستفيد منها.

١٦ - وقال إن ثمة أدلة علمية دامغة على أن ظاهرة الاحترام العالمي ترتبط بالنشاط البشري. وفي السنوات الأخيرة، أدى تكرر الظواهر المناخية القصوى، وازدياد ظواهر الصقيع المبكر والجفاف وتدهور الأراضي إلى وقوع خسائر اقتصادية فادحة في ليسوتو، وهو ما يقوّض جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية. واستدرك قائلا إنه غالبا ما يكون من الصعب الحصول على الموارد المتاحة لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ استراتيجيات التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها، بما في ذلك الموارد التي تُضَخ عبر القنوات المتعددة الأطراف والهيئات الدولية. ومن ثم، يجب على المجتمع الدولي وشركاء التنمية تبسيط الإجراءات التي من خلالها يمكن للبلدان النامية الحصول على الأموال المخصصة للمبادرات الرامية إلى معالجة آثار تغير المناخ.

١٧ - وأردف قائلا إن تدهور الأراضي والجفاف والتصحر وتغير المناخ أمور متشابكة لا تنفصم، ومن الضروري أن تتناول خطة التنمية المستدامة الجديدة احتياجات البلدان التي تواجه تحديات معينة متصلة بالمناخ. وأشار إلى أن ليسوتو، وهي من البلدان النامية الجبلية غير الساحلية، تتأثر تأثرا بالغا بآثار بتغيّر المناخ. وعلاوة على ذلك، أدى سوء استخدام الأراضي وإدارتها وعدم كفاءة تقنيات جمع المياه إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية. ويستلزم استكمال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بجملة أمور منها أن تنظر المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ في اتخاذ تدابير لتعزيز الاستخدام المستدام للأراضي واستعادة القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية المتدهورة، ومن ثم، تعزيز قدرة البلدان على تحمل الصدمات المناخية. وتابع قائلا إن حكومته إذ تعمل مع المجتمعات المحلية، فإنها تسعى إلى تحقيق تراجع في آثار تدهور الأراضي من خلال تشجيع جملة أمور منها زراعة الأشجار والرعي المُقيّد للحيوانات الزراعية. وقد أدت هذه السياسة إلى نجاح إصلاح بعض المناطق شديدة التضرر.

وذكر أن ليسوتو تحثّ شركاءها في التنمية على مواصلة دعم جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

١٨ - السيد كاباكتولان (الفلبين): قال إنه على الرغم من أن العالم النامي حقق نموا اقتصاديا كبيرا في السنوات الأخيرة، فعدم كفاية المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال تمويل التنمية يعوق ما يبذله كثير من البلدان، بما في ذلك الفلبين، من جهود في سبيل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - وقال إن الفلبين تستفيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع رئيسية ذات صلة بالهياكل الأساسية، وتوفر بذلك الموارد العامة الشحيحة لبرامج المساعدة في مكافحة الفقر والتخفيف من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية. وتسعى أيضا إلى تعزيز الحوكمة ومكافحة التملص من دفع الضرائب. ومع ذلك، تؤمن الفلبين بأنه نظرا للواقعين الاقتصادي والمالي، ستظل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية تحظى بأهمية بالغة للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نموا. ومن ثم، تؤيد الفلبين بقوة التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315)، بما في ذلك ضرورة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية كاملة وفي الوقت المناسب، وتمكين البلدان من الاختيار من قائمة من خيارات السياسة العامة.

٢٠ - وأردف قائلا إن الفلبين أحد أكثر البلدان تعرضا للكوارث في العالم، وهي شديدة التأثر بتغير المناخ. ومن ثمّ، فهي تتطلع إلى تعبئة ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ لدعم تدابير التخفيف والتكيف في البلدان النامية، حسبما اتُفق عليه في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢١ - ومضى يقول إن وفده يرحب بقرار الجمعية العامة ٣٠٩/٦٨ الذي قضت فيه أن يكون مقترح العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة هو الأساس الذي يستند إليه دمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فتنفيذ الأهداف والغايات الواردة في المقترح سيساعد في تشجيع بناء مجتمعات عادلة ومنصفة وحاضنة للجميع. ويجب أن يكون الإنسان هو محور التنمية المستدامة وأن تستند تلك التنمية إلى مساهمات طائفة واسعة من الجهات الإنمائية الفاعلة. وتقدم الفلبين العديد من الخدمات العامة والاجتماعية من خلال الحكومة المحلية وتؤمن بأن المسؤولية عن تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يتحملها أصحاب المصلحة المحليون إلى أقصى حد ممكن. وعلاوة على ذلك، يجب تحديد أولويات التنمية استنادا إلى الاعتبارات السياسية المحلية والظروف الأخرى الخاصة بكل بلد، وينبغي قياس تقدم أي بلد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة استنادا إلى غاياته الوطنية لا الغايات العالمية. وفي هذا الصدد، يجب أن يظل المجتمع الدولي على دراية بالتحديات الكبيرة التي تواجهها بلدان عديدة ذات موارد وقدرات محدودة على إحداث التغيير.

٢٢ - وتابع قائلا إن الفلبين ترى أنه يجب إيلاء اهتمام خاص لحقوق المهاجرين وأسرهم ورفاههم، وأثنى على مقترح تضمين أهداف التنمية المستدامة قضايا تهم المهاجرين، هي حقوق العمل والتنقل والتحويلات. كما يجب إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرة الوكالات الإحصائية لكفالة توافر البيانات القائمة على الأدلة وذات الجودة العالية والقابلة للمقارنة دوليا، وتعزيز الشراكات العالمية التي تضم العديد من أصحاب المصلحة من أجل التنمية.

٢٣ - السيد موسى (النيجر): قال إن التنمية المستدامة هي المحور الرئيسي لسياسة حكومته للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة هي أساس الجهود الرامية إلى كفالة الرفاه العام لشعب النيجر، ومن ثم، ترحب حكومته باعتماد القرار ٣٠٩/٦٨ المتعلق بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، التي هي حجر الزاوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد عُممت الاعتبارات البيئية بشكل حاسم في سياسات التنمية النابعة من مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية، ولا سيما مؤتمر ريو+٢٠. وتوفر الأهداف السبعة عشر، والغايات الـ-١٦٩ وما يقابلها من وسائل تنفيذ ركيزة قوية للانطلاق نحو اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

٢٤ - وقال إن النيجر لديها إطار مؤسسي متطور لتحقيق التنمية المستدامة تشارك فيه جميع قطاعات السكان، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وقد أدت الاستراتيجيات المصممة لمكافحة التصحر، وإصلاح الأراضي المتدهورة، وتطوير الزراعة إلى تحسين الأمن الغذائي، وزيادة دخل السكان في المناطق الريفية، وعززت القدرة على التكيف. وأدت برامج أخرى إلى تعزيز هذه المكاسب من خلال تحسين الهياكل الأساسية، ودعم التعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، وتعزيز التكيف مع آثار تغير المناخ وغيره من الصدمات الخارجية.

٢٥ - واستدرك قائلا إن النيجر تواجه تحديات هائلة ناجمة عن كونها بلدا غير ساحلي وعن ضعف مواردها وتغير المناخ، وعن عدم الاستقرار السائد في منطقة الساحل والصحراء، وهو الأسوأ من ذلك كله،. وأردف قائلا إنه على الرغم من أن حكومته تبذل أفضل ما يمكن من الجهود، فإنها تعتقد أنها لن تكون قادرة على تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وإن بلوغ أهداف التنمية المستدامة في المستقبل يبدو أيضا بعيد المنال على

الأرجح ما لم تعزَّز الموارد اللازمة لتنفيذها. فلا يمكن لدول مثل النيجر أن تحول اقتصاداتها، وتطور هياكلها الأساسية، وتخلق فرص عمل أو تحصل على تقنيات غير ضارة بالبيئة باعتمادها على مواردها الذاتية وحسب. وذكر أن التعاون الدولي سيؤدي دورا رئيسيا، أكثر من أي وقت مضى، ومن ثم، يؤكد وفده على ضرورة التنفيذ الشامل لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا، بالتوازي مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها. وينبغي أن يؤدي مؤتمر الأمم المتحدة المُقبِل بشأن البلدان النامية غير الساحلية إلى نتائج مصممة خصيصا وفقا للاحتياجات المحددة لتلك البلدان. وسيكون من الضروري تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بمشاركة نشطة من القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

٢٦ - السيدة جونزدوتير (آيسلندا) قالت إن الإدارة المستدامة للأراضي ومنع تدهورها أمران حاسمان في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق الأمن الغذائي، ومساعدة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها. وتُفقد مساحة تقارب ١,٢ مليون هكتار مربع، أي ما يعادل مساحة جنوب أفريقيا، بسبب التدهور والتصحر كل عِقد، مما يُخفّض معدلات الإنتاج الغذائي وعزل الكربون. وفي الوقت ذاته، يواصل عدد سكان العالم النمو بأعلى سرعة في المناطق الأكثر تضررا من التصحر. وقد وضعت الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة مكافحة تدهور الأراضي واستصلاح الأراضي المتدهورة ضمن الأهداف، ووضعت مفهوم القضاء على مسببات تدهور الأراضي ضمن الغايات. وعليه، يجب أن يبرز نظام تغير المناخ الجديد، الذي سيعتمد في عام ٢٠١٥، أهمية التدابير الرامية إلى تعزيز قدرة الأراضي على التكيف والتحمّل.

٢٧ - ومضت قائلة إن من المفارقات أن الصيد المفرط لا يزال يمثل مشكلة واسعة الانتشار، على الرغم من انخفاض أداء مصائد الأسماك البحرية العالمية. وبفضل تحسين الهياكل الأساسية، وتحسّن الإدارة، وزيادة فعالية الرصد، وتحديد كميات المصيد بناء على مبدأ الاستدامة والمعطيات العلمية، وإلغاء الإعانات المالية، يمكن أن تولد مصائد الأسماك البحرية مبلغا إضافيا قدره ٥٠ بليون دولار سنويا، أو أكثر من نصف القيمة الحالية لتجارة المنتجات البحرية العالمية. وتدعم آيسلندا تضمين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفا منفصلا من أهداف التنمية المستدامة يتعلق بالمحيطات، وتؤكد أن وسائل تنفيذ ذلك الهدف يجب أن تكون متماشية تماما مع الصكوك القانونية القائمة، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي توفر الأساس القانوني للدول لإدارة الموارد البحرية على نحو مستدام. ولذا، قدمت آيسلندا تحفظات على الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية، التي تراع تماما الحاجة إلى كفالة أن يكون التنفيذ متجذرا في الإطار القانوني القائم.

٢٨ - وأردفت قائلة إن آيسلندا تعتمد اعتمادا شبه كامل على الطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية لتدفئة المنازل وتوليد الكهرباء. واستدركت قائلة إن ما يُسخّر على الصعيد العالمي من إمكانات الطاقة الحرارية الأرضية لا يتجاوز نسبة ١٤ في المائة. ولذلك، تشجع آيسلندا على نقل تكنولوجيا الطاقة الحرارية الأرضية إلى البلدان النامية. ويهدف اتفاق الطاقة الحرارية الأرضية الذي أطلقته آيسلندا بالشراكة مع البنك الدولي، على سبيل المثال، إلى تحفيز تنمية مصادر الطاقة الحرارية الأرضية في الوادي المتصدع الأفريقي، حيث يمكن استغلال الطاقة الحرارية الأرضية لجلب طاقة جديدة نظيفة مستدامة إلى أكثر من ١٥٠ مليون شخص. وآيسلندا أيضا عضو مؤسس في التحالف العالمي للطاقة

الحرارية الأرضية، الذي يسعى إلى تبيُّن فرص رفع مستوى إنتاج الطاقة الحرارية الأرضية وتحديد آليات تدعيمه .

٢٩ - وتابعت قائلة إن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التقدم في مجال المساواة بين الجنسين والتمكين القانوني والاقتصادي للمرأة، بما في ذلك كفالة احترام حقوقها في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. ويجب الإبقاء على الهدف المستقل المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي وافق عليه الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ويجب مواصلة تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في كافة مكونات الإطار الجديد. ذلك أنه من المستحيل تحقيق تقدم حقيقي ودائم في التصدي لتحديات التنمية المستدامة دون المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مجالات المجتمع، بما في ذلك صنع القرار.

٣٠ - وختمت بيانها قائلة إن آيسلندا ستواصل تبادل الخبرة الواسعة التي اكتسبتها في مجالات الإدارة المستدامة للأراضي والمحيطات وتسخير موارد الطاقة المتجددة وتعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال وسائل منها برنامج جامعة الأمم المتحدة التدريبي الذي يتخذ من آيسلندا مقرا له.

٣١ - السيدة إنختستسغ (منغوليا): قالت إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة يجب أن يكون الإطار الرئيسي لاستعراض أهداف التنمية المستدامة ورصدها، في حين ينبغي أن تكون الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بمثابة أساس لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة مبتكرة وتحويلية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أيضا وضع آليات فعالة لتنفيذ الخطة بهدف تشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وتعزيز الشراكات العالمية وتدعيم تمويل التنمية. وقالت إن منغوليا ترحب بتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، الذي يقترح سبلا يمكن من خلالها ربط المداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بمناقشات الأعمال التحضيرية التي تسبق انعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، في تموز/يوليه عام ٢٠١٥.

٣٢ - وأردفت قائلة إن ازدياد تكرر الكوارث الطبيعية، التي غالبا ما تتفاقم آثارها بفعل حدة الظروف المناخية، يهدد سبل عيش المجتمعات في جميع أنحاء العالم. ففي واقع الأمر، تجاوزت الخسائر الاقتصادية السنوية الناجمة عن الكوارث ١٠٠ بليون دولار خلال أربع سنوات متتالية في جميع أنحاء العالم. ولذا، من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لخفض مستويات المخاطر وتعزيز القدرة على التكيف في الميادين الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ويجب، وعلى وجه الخصوص، أن تشجع الدول المبادرات المتخذة على المستويين المحلي والمجتمعي لتعزيز التأهب للكوارث، بسبل منها تعزيز آليات الإنذار المبكر وتقييم المخاطر، وتوفير ما يكفي من الموارد لتنفيذ سياسات منسقة للتأهب للكوارث وتخفيف آثارها والتوعية بالقضايا ذات الصلة بها. وتحقيقا لهذه الغاية، تنفذ منغوليا، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، مشروعا لتحقيق اللامركزية في إدارة الكوارث، وتعزيز آليات الحد من مخاطرها والتصدي لها على المستوى المحلي، وتعميم مراعاة الحد من مخاطرها في عمليات تخطيط التنمية المحلية.

٣٣ - ومضت تقول إن منغوليا ليس لها دور يذكر في تفاقم تغير المناخ لكنها تعاني بشكل غير متناسب من آثاره. وقد ارتفع متوسط درجات الحرارة في البلد بنسبة ٢,١ درجة مئوية، وهي أعلى بثلاثة أضعاف من المتوسط العالمي، ويهدد تدهور الأراضي وذوبان الأراضي دائمة التجمد النشاط الرعوي المترحِّل الذي يعتمد عليه ما يقرب من نصف سكان البلد. وقد اعتمد البرلمان مؤخرا استراتيجية التنمية الخضراء التي تشجع على اعتماد تكنولوجيات

منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف مع تغير المناخ بهدف تحفيز التنمية المستدامة والحفاظ على التراث البيئي والثقافي للبلد. وأنهت بيانها قائلة إن منغوليا تعمل أيضا مع الشراكة من أجل اقتصاد أخضر لتسريع تحولها إلى اقتصاد أخضر وتمهيد الطريق أمام مستقبل أكثر استدامة لشعبها.

٣٤ - السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود): قال إن بلده يؤيد تماما البيان الذي أُدلي به أمس باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويجب أن تظل صياغة إطار طموح للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ووضع آليات فعالة للتنفيذ والمساءلة أولوية رئيسية للمجتمع الدولي. ويجب أن يكفل الإطار أمورا منها احترام حقوق الإنسان وتعزيز الازدهار المستدام للجميع. ويجب بذل جهد أخير لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تنفذ بعد، ويجب أن تكون الدروس المستفادة من جهود الدول لتحقيق تلك الأهداف بمثابة مساهمة في المداولات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الجديدة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

٣٥ - وقال إن الجبل الأسود، الذي يوشك على تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، سيستمر في المشاركة بنشاط في عملية وضع إطار تنمية متوازن وتحويلي بالفعل، محوره الإنسان، ويستند إلى الحقوق. ويرى الجبل الأسود أن أهداف التنمية المستدامة الواردة في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة تتناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة. وتبرز الوثيقة الختامية، رغم عدم مثاليتها، توازنا صيغ بعناية بين العديد من وجهات النظر والمواقف المتباينة، وينبغي أن تكون أساسا للمفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومع ذلك، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار مساهمات أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تشمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفا قائما بذاته بشأن تغير المناخ، وينبغي اعتماد اتفاق دولي ملزم قانونا بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥.

٣٦ - وأردف قائلا إن التنمية المستدامة أحد المحركات الرئيسة للسياسة العامة في الجبل الأسود. وذكر أن حكومته أنشأت مؤخرا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز التنمية المستدامة، الذي سيسعى إلى استخدام موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الوطنية وخبرتها لإيجاد حلول مبتكرة لتحديات التنمية المستدامة في الجبل الأسود وغيره من بلدان غرب البلقان. وسيركز المركز بشكل خاص على القضايا المتعلقة بالسياحة، وتوليد الطاقة وحفظها، وإدارة الموارد والنظم الإيكولوجية، والسلامة البيئية والتكيف مع تغير المناخ. ومن المأمول أن يعمل المركز ليس فقط بوصفه آلية إقليمية بل أيضا بوصفه جزءا من شبكة دولية تضم تلك المراكز لمرحلة ما بعد مؤتمر ريو+٢٠. وعلاوة على ذلك، وبغية تحسين التنسيق وتعزيز الكفاءة، افتتح الجبل الأسود مؤخرا مبنى الأمم المتحدة الإيكولوجي في بودغوريتسا، الذي يضم جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة تحت سقف واحد، بهدف توليد أفكار مبتكرة حول كيفية تشجيع التنمية في الجبل الأسود وخارجه.

٣٧ - السيدة هاميلتون (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة تأتي في وقت تتسم فيه المناقشة العالمية الدائرة بشأن التنمية المستدامة بالحيوية. ويجري استكمال عمل اللجنة الثانية بعمليات تنفذ في جميع أنحاء العالم، وتشارك فيها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. واستشرافا للمفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على الجمعية العامة أن تؤدي دورا فريدا في التعبير عن الإرادة السياسية للمجتمع العالمي. فالخطة توفر فرصة سانحة للقضاء على الفقر المدقع

خلال جيل واحد ولتركيز الاهتمام العالمي على العوامل المعروفة لإحراز التقدم في مجال التنمية كالنمو الاقتصادي الشامل للجميع وتمكين المرأة والسلام والحوكمة. ولن تجدي مكاسب التنمية نفعا إذا أهمل اتخاذ إجراءات تعالج المسائل المتعلقة بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي وحفظه، والتصحر، وتوفير الطاقة المستدامة للجميع، والمحيطات والبحار.

٣٨ - وقالت إن تغير المناخ واحد من أهم الأولويات المشتركة، كما أكد ذلك الرئيس أوباما في مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إليه الأمين العام. وأردفت قائلة إن وفدها يرحب بالالتزامات التي قطعتها الحكومات على نفسها بالفعل قبل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ليما في كانون الأول/ديسمبر، ويحدوه الأمل في أن يتم الإعلان عن المساهمات الوطنية في خفض الانبعاثات في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٥. ومن الضروري التكيف مع آثار تغير المناخ، ومن ثمّ، ينبغي التأكيد على التكيّف في اتفاق عام ٢٠١٥.

٣٩ - وأردفت قائلة إن الدعوة إلى العمل الجماعي تتجلى أيضا في الجلسة الافتتاحية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي اعتمدت قرارات مهمة، منها ما يتعلق بنوعية الهواء والمواد الكيميائية والنفايات والاتجار بالأحياء البرية والتلوث البحري، وجميعها قضايا تمثل أرضا خصبة للتعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة. وأعربت عن ترحيب حكومتها بتركيز البرنامج على بناء القدرات الوطنية والتقييم العلمي، وذكرت أنها تدعم القرارات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي.

٤٠ - ومضت قائلة إن الولايات المتحدة تلتزم بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية خلال مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ ومسار ساموا. وإن نجاح الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة يتوقف على نوعية التنفيذ، وثمة حاجة كذلك إلى وضع آليات لرصد التنفيذ. وختمت بيانها قائلة إن الانضباط والتبصر لهما أهمية خاصة خلال الدورة الحالية، نظرا إلى أنه يلزم استمرار تركيز عمل اللجنة على القضايا الأساسية وتأجيل العمليات الأخرى عند الاقتضاء.

٤١ - السيد ليبوي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة): قال إن بلده، بوصفه دولة نائية أراضيها متناثرة على نطاق واسع وتتألف من جزر أغلبها جزر صغيرة منخفضة، لديه وجهة نظر فريدة. فمنذ انضمامه للأمم المتحدة، أعرب عن شواغله إزاء البيئة، ولا سيما تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، ذلك أن ارتفاعه حتى ولو ببضعة أمتار سيكون ذا آثار كارثية على جزره المرجانية. فميكرونيزيا، التي ليس لها دور يذكر في تغير المناخ العالمي، ستتأثر على نحو غير متناسب بالآثار السلبية لهذا التغير على أمنها الغذائي والمائي، وصحة شعبها ومحيطاتها وشعابها المرجانية، وتنوعها البيولوجي.

٤٢ - وقال إن على العالم أن يتعامل مع أزمة المناخ تعاملا جديا. ولئن كان قدر الدول الجزرية أن تمثل الصوت الأخلاقي، فإنه لا يمكن تفادي الكارثة سوى بإجراءات جريئة من المسؤولين الرئيسيين عن الانبعاثات. ويستلزم استمرار الحياة على الجزر الصغيرة ألا يتجاوز ارتفاع درجة حرارة ١,٥ درجة مئوية فوق مستوى ما قبل العصر الصناعي. وأردف قائلا إن بلده يقترح، بناء على ذلك، تعديل بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون بطريقة تؤدي إلى التقليص التدريجي لإنتاج مركبات الهيدروفلوروكربون واستهلاكها، وهو ما يؤدي إلى خفض ارتفاع مستوى سطح البحر بنسبة ٢٥ في المائة، ومنح الجزر المرجانية فرصة البقاء. وأضاف قائلا إنه ينبغي وضع صندوق

المناخ الأخضر موضع التنفيذ وتوفير ما يلزمه من رؤوس الأموال لدعم أنشطة التكيف والتخفيف، وينبغي لاجتماعي ليما وباريس أن يؤديا إلى معاهدة ملزمة قانونا بشأن المناخ.

٤٣ - ومضى يقول إن ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، في حاجة إلى التنمية المستدامة. وإن الهدف من مسار ساموا هو تحفيز نمو اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بحيث تتمكن من أن تكون كافية نفسها بنفسها، ولكن هذا يتطلب إقامة شراكات في إطار تعاون إنمائي مصمم خصيصا وفقا لاحتياجات شعب ميكرونيزيا وثقافتها، لا عطايا عشوائية مشروطة. فمسار ساموا والوثائق الختامية الأخرى للمؤتمرات المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية تحدد الأولويات التي يجب أن تراعى في المناقشات المتعلقة بالمحيطات والبحار وتوفير الطاقة المستدامة للجميع وتغير المناخ ووسائل التنفيذ. وينبغي أيضا أن تكون تلك الأولويات جزءا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولن تكون مخططات التنمية التي يعتمدها المجتمع الدولي لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات أثر يذكر إذا لم تنفذ جميع الالتزامات التي قُطِعت في ساموا.. وثمة حاجة إلى آلية لرصد تنفيذ الشراكات التي أعلن عنها في ساموا، فضلا عن الشراكات التي تنشأ في المستقبل. ومع اقتراب نهاية السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية، يتمثل التحدي في كفالة بقاء هذه الدول.

٤٤ - السيد شوبوكشو (تركيا): قال إن بلده يتطلع إلى المساهمة في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية الجديد في الأشهر القادمة.

٤٥ - وقال إن أوجه الضعف الذي تعانيه البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، سواء منها أقل البلدان نموا أو البلدان غير الساحلية أو البلدان الجزرية الصغيرة، والتحديات التي تواجهها لا بد من معالجتها دون إبطاء. وتشارك وكالة التعاون والتنمية الدولية التركية بنشاط في أعمال إنمائية مع هذه الدول. وأردف قائلا إن بلده استضاف مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠١١، وهو مستعد لاستضافة مؤتمر استعراض منتصف المدة. وإن تعزيز التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار مفيد للغاية للبلدان النامية، ومهم لتحقيق التنمية المستدامة. لذا، فإن تركيا تتطلع إلى تأسيس بنك للتكنولوجيا وهي مستعدة لاستضافته.

٤٦ - السيدة بيك (جزر سليمان): قالت إن ٨٩ في المائة من الشعاب المرجانية في العالم من المتوقع أن تتعرض لابيضاض شديد بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا التدهور سيؤثر على السياحة، وغيرها من الصناعات، مما يحتمل أن يؤدي إلى وقوع الأسر في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا في براثن الفقر. ونظرا إلى الحاجة إلى إعطاء زخم للإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، اقترحت أن تكون مدينة نيويورك، حيث يوجد الدبلوماسيون على مدار العام، مكانا للمفاوضات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٤٧ - وقالت إن جزر سليمان يحدوها الأمل في إبرام اتفاق شامل ومرن ويضم الجميع بشأن تغير المناخ يُعالج المسائل المتعلقة بالتخفيف من آثاره والتكيف معها وبالتمويل ونقل التكنولوجيا ويكون مصمما خصيصا وفقا لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد تسببت الفيضانات الأخيرة في جزر سليمان في أضرار بلغت قيمتها ٩,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، واضطرت الحكومة إلى الاقتراض من الخارج. ويتعين على الشركاء في الحد من مخاطر الكوارث أن يقدموا دعما مباشرا لمؤسسات الدولة المعنية بالكوارث، بدلا من تقديم الأموال للمنظمات غير الحكومية الدولية التي لها جدول أعمالها الخاص.

٤٨ - ومضت قائلة إن ثمة حاجة لإقامة شراكات دولية توجه الاستثمار نحو الطاقة المتجددة، وهو ما يمكن أن يؤدي

إلى سد الفجوة القائمة في مجال التخفيف ويحقق تحولا نوعيا في حياة الناس في كل مكان. وختمت بيانها قائلة إنه يتعذر تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال التصدي لتغير المناخ على المستوى العالمي، وإتاحة تكنولوجيا الطاقة المتجددة ومواردها للجميع.

٤٩ - السيد زامورا ريفاس (السلفادور): قال إن القضاء على الفقر هو أحد أكبر المشاكل التي تواجه العالم وشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة على حد سواء. ولذا، من الضروري أن يسرع المجتمع الدولي في عمله من أجل معالجة أي قضايا معلقة متصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٥٠ - وقال إنه ينبغي الإبقاء على تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة برمته، ولا ينبغي معاودة التفاوض على أي جزء منه. بل ينبغي أن يكون بمثابة أساس لدمج الأهداف التي اقترحها الفريق في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف قائلا إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة منبر للحكومات لرسم معالم الطريق ورصد تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥١ - وتطرّق إلى موضوع تغير المناخ، فقال إن الوقت قد حان للحصول من جميع البلدان، وخاصة تلك المسؤولة عنه، على التزامات يمكن التحقق منها. وذكر أن حكومة السلفادور تبني نظام نقل متكاملا للمنطقة الحضرية الكبرى في سان سلفادور من شأنها أن ستحد من الانبعاثات إلى حد كبير عند اكتمالها. وتعتزم الحكومة أيضا زيادة نسبة الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وقد وضع البلد بالفعل أول خطة وطنية لمواجهة تغيّر المناخ، واكتمل إنجازها في الشهر السابق بعد التشاور مع الجمهور. واستدركت قائلة إن التنفيذ الفعال للخطة سيتطلب تحويلات كبيرة من التمويل والتكنولوجيا والمهارات. والتفعيل السريع لصندوق المناخ الأخضر سيمكن البلد من مواجهة الخسائر الناجمة عن تغير المناخ والمساهمة في الجهود العالمية للحد من الانبعاثات.

٥٢ - ومضى قائلا إن حكومته تؤيد حكومة بيرو، التي سترأس جلسات المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاجتماع التشاوري للتحضير لمؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في كراكاس بفنزويلا. وأضاف قائلا إن لدى حكومته أيضا برنامجا جاهزا لمواصلة سياسات الحكومة السابقة، مع إدخال استراتيجيات جديدة لتعزيز التغييرات التي يستفيد منها الشعب. وعلى الرغم من أن للمساعدة الإنمائية الرسمية دورا محوريا ينبغي أن تؤديه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا، فيلزم أن ترتبط تلك الأهداف بشراكة عالمية في مجال التنمية مع وجود وسيلة تنفيذ فعالة. وختم بيانه قائلا إن التعاون الدولي ينبغي أن يعكس على أولويات البلدان النامية وقدراتها.

٥٣ - السيد عبد الدايم (المملكة العربية السعودية): قال إن حكومته، بوصفها عضوا في لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، ترى أن ثمة حاجة إلى بذل جهود جماعية لتضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية. وينبغي أن تكون خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ قابلة للتنفيذ ولا ينبغي أن تكون متطلباتها غير متوافقة مع مبادئ فرادى البلدان وتشريعاتها. ويحدو المملكة العربية السعودية الأمل في أن تركز أهداف التنمية المستدامة على الأولويات الأساسية للبلدان النامية، ولا سيما القضاء على الفقر والجوع والجهل والمرض.

٥٤ - وقال إن المساعدات والمعونات الخارجية جوانب رئيسية في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية. وأردف قائلا إن حكومته قدمت مساعدة للبلدان النامية بلغ مجموعها نحو ١١٦ بليون دولار على مدى السنوات

الأربعين الماضية – وهو رقم يفوق الغاية التي حددتها الأمم المتحدة وتبلغ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة. وقدمت أيضا قروضا ميسرة إلى ٨٠ بلدا ناميا، وأطلق خادم الحرمين الشريفين مبادرة الطاقة البالغة قيمتها ٥٠٠ مليون دولار خلال مؤتمر عن الطاقة عُقِد في جدة. وعلاوة على ذلك، تنازلت المملكة عن ٦ بلايين دولار من ديونها المستحقة على البلدان النامية.

٥٥ – وختم بيانه قائلا إن حكومته تؤمن بالتعاون الجماعي بوصفه وسيلةً لتحقيق خير البشرية وستستمر في الاضطلاع بدور مسؤول وحكيم في المجالات الإنسانية والسياسية والاقتصادية.

٥٦ – السيدة كاسيسي – بوتا (زامبيا): قالت إن القضاء على الفقر وتحقيق ما يتصل به من أهداف وغايات دولية يتطلبان تدابير عملية تشمل السياسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وإن أحد أهم التحديات التي تواجه زامبيا تكوين الثروة وإيجاد فرص العمل اللائق اللذين من شأنهما أن يدعما شبكات الضمان الاجتماعي القابلة للاستمرار. ومن المتوقع أن تكشف الدراسة الاستقصائية التي ستجريها زامبيا في عام ٢٠١٥، عن إحراز تقدم ملحوظ في خفض مستويات الفقر بعد عدد من المبادرات التي اتخذتها الحكومة. وينبغي أن تستفيد خطة ما بعد عام ٢٠١٥ من الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧ – وقالت إن زامبيا يساورها قلق بالغ إزاء احتمال تغير المناخ الذي لن يؤدي إلى تراجع مكاسب التنمية فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى إحداث أثر كارثي متزايد على سبل العيش. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل أن تظل أي زيادة في درجات الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين. ويلزم أن تتولى الدول المتقدمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ زمام القيادة عن طريق تقديم مساهمات طموحة ومحددة وطنيا، وذلك بما يتماشى مع أحكام الاتفاقية والاستنتاجات التي خلص إليها تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

٥٨ – ومضت قائلة إن تدهور الأراضي والموارد الطبيعية يهدد قدرة البلد على إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، ولكن هاتين القضيتين تُعَالجان من خلال تعزيز استراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخيا. وتتضمن النسخة المنقحة من خطتها الإنمائية الوطنية السادسة مخططا عاما واضحا لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين تقديم الخدمات. وفيما يتعلق بموضوع الطاقة، فقالت إن زامبيا تُعزز مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من أجل زيادة فرص الحصول على مصادر الطاقة النظيفة والتكنولوجيات غير الضارة بالمناخ.

٥٩ – وتابعت قائلة إن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تكفل المساواة بين الجميع، وأن تضمن تجديد الشراكات العالمية وتعزيزها، وتحقيق الحوكمة الرشيدة، والمساءلة المتبادلة. ويجب أن تكون أشد الفئات ضعفا وتهميشا موضع تركيز في التنمية المنصفة والمستدامة.

٦٠ – السيدة بيوبانجيا (صربيا): قالت إن الأهداف الإنمائية للألفية أقل نجاحا مما كان متوقعا في بلدها. وإن الأزمة الاقتصادية أدت إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة، في حين أن الفيضانات التي وقعت أيار/مايو ٢٠١٤ تسببت في إلحاق أضرار واسعة النطاق بالهياكل الأساسية والصناعة. ولذا، من الضروري، تحقيقا لانتعاش صربيا واستقرارها، مواصلة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن السعي إلى تحقيق الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة.

٦١ – وقالت إن صربيا يساورها قلق بالغ إزاء زيادة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وإن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل وتمكين الجميع من الاستفادة من فرص العمل

المنتج بالدوام الكامل أمران ضروريان للتصدي للفقر. ويجري استحداث إطار جديد لخطة الأمم المتحدة للتنمية لصربيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٦٢ - ومضت تقول إن صربيا، بوصفها بلدا ما زال في طور التعافي من الفيضانات غير المسبوقة، لعلى علم تام بأهمية تغير المناخ وبالحاجة إلى اتخاذ تدابير التخفيف والتكيف. وتحقيقا للمساءلة، سيكون على كل دولة قياس مدى الوفاء بالتزامها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٦٣ - وختمت بيانها قائلة إن صربيا قد انتخبت للمشاركة في المشاورات المتعلقة بموضوع الثقافة والتنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فالثقافة محرك ومساهم فعال، على حد سواء، في التنمية المستدامة، ومن ثم، من البديهي أن تتبوأ الثقافة المكانة اللائقة بها بين أهداف التنمية المستدامة، حيث يجب أن تتمتع بدور شامل.

٦٤ - السيد كوليبالي (بوركينا فاسو): قال إن خُمس سكان العالم يتأثرون بالتصحر والجفاف، وتُفقد آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة كل عام. فالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتغير المناخ أمور مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا. وفي بعض المناطق، كمنطقة الساحل، الوضع ينذر بالخطر، حيث تعاني الموارد الطبيعية والثروات البيئية من التدهور بسبب آثار تغير المناخ وانخفاض هطول الأمطار وانخفاض خصوبة التربة مجتمعةً. أما بعض الممارسات، كالاستغلال المفرط للأراضي الزراعية، وجمع الحطب، وحرق نبت الأحراج والرعي السائب، فلها انعكاسات سلبية على الأرض والظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية. ويشير أحدث تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن منطقة الساحل ستكون أكثر عُرضة للظواهر المناخية القصوى كالفيضانات والجفاف.

٦٥ - وقال إن الدراسات التي أجريت بشأن سرعة التأثر بالأخطار في بوركينا فاسو، في إطار برنامج العمل الوطني للتكيف مع تغير المناخ، خلصت إلى أن هذا البلد يعاني من نظام بيئي هش، ومن عدم كفاية هطول الأمطار أو سوء توزيعه، واقتصاد يعتمد اعتمادا مفرطا على الزراعة. ونتيجة لذلك، يدور سكان المناطق الريفية في حلقة مفرغة، حيث تؤثر أساليب الإنتاج سلبا على خصوبة التربة و المحاصيل. ومضى يقول إن بوركينا فاسو وضعت برنامجا وطنيا يهدف إلى بناء قدرات السكان المحليين لمكافحة التصحر والجفاف. ويشمل جهودا ترمي إلى تشجيع إعادة التحريج، ووضع أنظمة بيئية تنظم بيع الأكياس البلاستيكية ومواد التغليف غير القابلة للتحلل واستخدامها.

٦٦ - وختم بيانه قائلا إن البحوث والتدريب ركيزتان أساسيتان في مكافحة التصحر، وبالتالي، ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون التقني والعلمي بين الدول. وأعرب عن سروره لأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف جزء من نتائج مؤتمر ريو+٢٠ ويتناولها تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

٦٧ - تولت الرئاسة السيدة فرانسيس (جزر البهاما)، نائبة الرئيس.

٦٨ - السيد بيا (الكاميرون): أعرب عن ترحيبه بالتنفيذ المستمر للأحكام الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، لكنه أعرب عن أسفه لأن إنشاء آلية لتطوير تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيا ونقلها ونشرها، وفقا للفقرة ٢٧٣ من تلك الوثيقة، لم يحصل بالسرعة ذاتها.

٦٩ - وقال إن الكاميرون إذ تتطلع إلى الدورتين القادمتين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اللتين ستعقدان في ليما وباريس، فإنها لا تزال ملتزمة بخطة عمل بالي. وترى أن أي اتفاق مستقبلي يتعلق بالمناخ

يجب أن يحترم مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، وأن يأخذ في الاعتبار مستوى التنمية في كل دولة. وتطرق إلى مسألة صندوق المناخ الأخضر، فقال إنه يلاحظ مع القلق أنه لم يُجمع سوى جزء زهيد من المبلغ الإجمالي السنوي اللازم لمساعدة البلدان النامية على التصدي لتغير المناخ. وأردف قائلا إن أي تأخر في توزيع الأموال يضع عبئا جديدا على البلدان النامية. وإن التصحر والجفاف وتدهور النظم الإيكولوجية هي بالفعل تهديدات خطيرة تواجه الدول، ولا سيما في أفريقيا، في حين يؤثر ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مستويات هطول الأمطار وخصوبة الأرض، وعوامل أخرى، تأثيرا سلبيا على الأمن الغذائي والصحة والنشاط الاقتصادي والتنوع البيولوجي.

٧٠ - ومضى يقول إنه على الرغم من هذه التحديات، نجحت الحكومة في اتباع سياسات تنطوي على مبادئ التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تحظى ٢٠ في المائة من أراضي الكاميرون بالحماية حاليا حفظا لتنوعها البيولوجي. ولما كانت الغابات تشكل جزءا كبيرا من أراضي الدولة وقيمتها الاقتصادية، وضعت الحكومة سياسات للغابات تتجلى فيها المبادئ الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. وتلتزم بأمور منها إدارة الغابات، وإنشاء المحميات، وبرامج إعادة التحريج، وحفظ المعارف التقليدية. وتابع قائلا إنه يدعو إلى مزيد من الدعم الدولي تقديرا لجهود حفظ الغابات التي بُذِلت في الكاميرون بما يعود بالنفع على الآخرين.

٧١ - وختم بيانه قائلا إن ثمة شاغلا آخر يمثل في صيد الأحياء البرية والاتجار بها بطرق غير مشروعة. وتستحق الجهود التي تبذلها الكاميرون والدول الأخرى التي تقع ضحية تلك الجرائم مزيدا من الدعم. ففي الكاميرون، ثمة حاجة إلى المساعدة لتعزيز جهود مكافحة الصيد غير المشروع، ولتمويل خطة وطنية لتأمين المناطق المحمية، ولإغلاق أسواق العاج.

٧٢ - الأب غريش (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إنه يشاطر الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة رأيه أن القضاء على الفقر والاستدامة البيئية تحدِيان من التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه البشرية. وأضاف قائلا إن بيانه سيتناول ثاني هذين التحديين.

٧٣ - وقال إن تغير المناخ ليس مسألة بيئية فحسب؛ بل أيضا مسألة عدالة ومسألة تثير واجبا أخلاقيا. وبالنظر إلى أن مستويات استهلاك الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة المرتفعة في المجتمعات المتقدمة صناعيا من بين العوامل الرئيسية لتغير المناخ، فإن من العدل أن يحظى بالمساعدة الفقراء والضعفاء الذين يعانون أكثر من غيرهم من أسباب تخرج عن نطاق سيطرتهم. وإحدى خطوات ذلك مدّهم بأفضل تكنولوجيات التكيف والتخفيف. وسيستفيد الجميع متى استطاع المجتمع الدولي التوصل إلى اتفاق بشأن النظام الدولي في مرحلة ما بعد عام ٢٠٢٠.

٧٤ - ومضى يقول إن وفده يعتقد أن مصطلح ''المسؤولية عن توفير الحماية''، لا ينطبق على المجالات الإنسانية ومجالات حقوق الإنسان فحسب، بل ينطبق أيضا على تغير المناخ. فقد بات العالم قرية، ويجب أن يتحمل الجميع مسؤولية متبادلة ومشتركة في حمايته. ومن واجب الدول، على وجه الخصوص، وضع سياسات وهياكل رصد لكفالة أمان البيئة وسلامتها للأجيال الحالية والمستقبلية. وعلاوة على الالتزام السياسي والاقتصادي المطلوب لحماية المناخ العالمي، فالحكمة والأمانة العلمية ضروريان أيضا إذا أردنا تجنب الاعتداد بالنفس والإفراط والوقوع في الأخطاء. وأما "العهد الأخلاقي" مع البيئة، فيعني أن على الجميع الالتزام بالعمل معا من أجل جعلها مكانا سليما للعيش.

٧٥ - السيد كوريل (منظمة العمل الدولية): قال إن تجنب الآثار المدمرة لتغير المناخ وتوفير العمل اللائق للجميع،

وخاصة للشباب العاطل والفقراء العاملين، من أكثر التحديات الراهنة انتشارا. فالانتقال إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة ليس أمرا بالغ الأهمية من الناحية البيئية فحسب، بل إنه أمر مفيد أيما إفادة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية أيضا. فالاقتصاد المراعي للبيئة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب من حيث تحسين سبل المعيشة والإدماج الاجتماعي وإيجاد فرص عمل أكثر وأفضل. وشدد على ضرورة وضع الإنسان في صلب السياسات، وقال إن برنامج منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بتوفير العمل اللائق يتيح إطارا سياساتيا متماسكا يجمع بين أبعاد الاقتصاد الكلي والعمل والبيئة والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

٧٦ - ومضى قائلا إن إدراج الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية بوصفها غايةً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيكون له أثر إيجابي على أهداف إنمائية متعددة، بما في ذلك القضاء على الفقر، والنمو الشامل للجميع، والتحول إلى أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة. وتلتزم منظمة العمل الدولية أيضا بالعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات المانحة والشركاء الآخرين لتنفيذ مسار ساموا.

٧٧ - السيد ماديـاولي (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إنه في الوقت الذي يجري فيه وضع اتفاقات بشأن أطر يسترشد بها في التعاون الإنمائي في السنوات القادمة، فإن منظمته ستواصل التأكيد على أن احتياجات أشد الفئات ضعفا يجب أن تكون في صلب تلك الاتفاقات. وأحد تلك الأطر هو إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. فالكوارث يمكن أن تؤدي إلى الانتكاس بعد سنوات من التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، وفي ظل التمدد العمراني وتغير المناخ، تزداد مخاطر الكوارث التي تواجه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ففي عام ٢٠١٣، أثرت الكوارث على أكثر من ٩٦ مليون شخص، مما تسبب في إلحاق خسائر اقتصادية قيمتها ١٩٢ بليون دولار وفرار ٢٣ مليون شخص من منازلهم. ويرى الاتحاد الدولي أن ثمة خمسة عناصر يجب إدراجها في إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٨ - وقال إنه يجب في المقام الأول زيادة قدرة الفقراء على . ويجب الاعتراف بما تتفرد به الفئات الضعيفة، كالشعوب الأصلية والمهاجرين والمشردين وغيرهم، من شدة التأثر بالكوارث، إذ تضطرها إلى العيش في العراء أو في مستوطنات عشوائية وتفتقر إلى التأمين أو الحماية الاجتماعية. ثانيا، لا بد من التركيز على المجتمعات المحلية، مع إشراك القادة المحليين والاستعانة بالمعارف والقدرات المحلية في تغيير المواقف تجاه مخاطر الكوارث. وثمة حاجة إلى إقامة شراكات بين الحكومات المحلية والمنظمات التي تعمل في المجتمعات المحلية. ثالثا، يجب إيلاء الاهتمام لسن قوانين تتعلق بإدارة مخاطر الكوارث وتنفيذها، وهو ما من شأنه أن يساعد في سد الفجوات المستمرة في إطار عمل هيوغو. وأضاف قائلا إن ثمة حاجة لإحراز تقدم فيما يتعلق بالتأهب للكوارث والتصدي لها، لتجنب الاختناقات في جهود الإغاثة ونقص جودتها. رابعا، يجب أن مراعاة الحد من مخاطر الكوارث بطريقة متماسكة ومتكاملة في جميع الأطر الدولية التي سيجري الاتفاق عليها في عام ٢٠١٥، وهي الإطار الذي سيحل محل إطار عمل هيوغو، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فإذا لم يكن هناك اتساق، لن تتمكن الدول من الوفاء بالكم الهائل من متطلبات الرصد والإبلاغ، وهو ما سيهدد تنفيذ الأطر. خامسا، يجب دعم إطار ما بعد عام ٢٠١٥ بالتمويل الكافي والهادف والطويل الأجل. فحتى الآن، فشلت الدول المتقدمة النمو في تنفيذ التزامها بتخصيص ١ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للحد من مخاطر الكوارث، في حين نادرا ما يصل التمويل إلى الحكومات المحلية أو

المنظمات التي تعمل على مستوى المجتمع المحلي، حيث الشعور بآثار الكوارث. وهذا وضع لا يطاق.

٧٩ - السيد كاكار (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة): قال إن التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية تقدم حلولا طبيعية ضرورية لمواجهة تحديات التنمية العالمية، ومن ثم، يلزم الاعتراف بدورها المميز في المساهمة في رفاه الإنسان وفي تعزيز القدرة على التكيف مع آثار التغير.

٨٠ - واستطرد قائلا إن عمل اتفاقية التنوع البيولوجي، في هذا الصدد، يجب أن يصبح جزءا لا يتجزأ من إطار المؤشرات اللازمة لتتبع التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وأضاف قائلا إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب الاستثمار في حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية وفيما يتصل بذلك من أنشطة الإصلاح والإدارة المستدامة، ويجب مواصلة تنسيق تنفيذ الأهداف مع تنفيذ واستعراض استراتيجيات التنوع البيولوجي وخطط العمل الوطنية.

٨١ - وتابع قائلا إن منظمته، إذ ترحب بنتائج مؤتمر قمة المناخ الذي عُقد في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤، فإنها تريد أن ترى مزيدا من الإجراءات لا فيما يتعلق بتغير المناخ فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالطاقة الحديثة والمتجددة والقدرة على تحمل تكاليفها والاعتماد عليها واستدامتها وكفاءتها.

٨٢ - ومضى يقول إن حفظ جميع النظم البيئية الطبيعية وإصلاحها وإدارتها إدارةً مستدامة أمور ضرورية، مشيرا في هذا السياق إلى أن الاتحاد يرحب بإعلان نيويورك بشأن الغابات، الذي يدعو إلى إصلاح ٣٥٠ مليون هكتار من المساحات الخضراء وأراضي الغابات المتدهورة بحلول عام ٢٠٣٠، وهذا ما يتيح غاية تحظى بتأييد واسع النطاق ويمكن بسهولة إدراجها في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويلزم أيضا التأكيد على الجهود الرامية إلى التصدي للتصحر والقضاء على مسببات تدهور الأراضي.

٨٣ - السيدة كلاين سولومُن (المنظمة الدولية للهجرة): أعربت عن سرروها لورود الهجرة ضمن أهداف التنمية المستدامة المقترحة وغاياتها، وورود العديد من الإشارات إليها في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. فالغاية المتعلقة بتصنيف البيانات وفق فئات من بينها الوضع من حيث الهجرة، ستكفل تمتع المهاجرين بحقوق الإنسان الكاملة واستفادتهم من أشياء منها شبكات الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم.

٨٤ - وقالت إن إدراج الهجرة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥ يعكس فهما لطبيعة التنقل المتأصلة في البشر ومساهمته في التنمية. فالهجرة استراتيجية قوية وفورية للحد من الفقر، توفر فرصة للهروب من النزاعات والكوارث الطبيعية، وتعود بفوائد اقتصادية واجتماعية على الأسر والدول، وهي عامل رئيسي في تحقيق التعادل بين عرض العمالة والطلب عليها.

٨٥ - ومضت تقول إن المنظمة الدولية للهجرة، إذ تؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر حول أهمية الحد من مخاطر الكوارث، فإنها تدعو إلى استعادة الغاية المصممة للحد من أعداد المشردين واللاجئين، الذين يؤثر وضعهم سلبا في نتائج التنمية وكثيرا جدا ما تتعرض حقوقهم للتجاهل.

٨٦ - وختمت بيانها قائلة إن المنظمة في وضع مثالي يتيح لها مساعدة الدول على تنفيذ الجوانب المتعلقة بالهجرة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥ ورصدها، والمساعدة في كفالة احتواء تلك الخطة على غايات ومؤشرات في هذا المجال تتسم بالقوة والطموح والقدرة على تحقيق التحوّل .

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٣٥.